



كلمة السيد الوزير خلال الاحتفاء باليوم العالمي للمرأة

9 مارس 2017

وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدتين الوزيرتين،

السيدة ممثلة هيئة الامم المتحدة للمرأة،

أصحاب السعادة السفراء،

السيدات ممثلات المنكلمات الدولية والمجتمع المدني،

ضيوفنا الكرام السيدات ممثلات جمهورية مصر العربية والمملكة الاردنية

الهاشمية والجمهورية التونسية،

السيدات نساء وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الادارة ووزارة التعمير

واعداد التراب الوصني،

حضرات السيدات والسادة،

يشرفني في البداية أن أرحب بالسيدة بسيمة الحقاوي وزيرة التضامن والمرأة

والاسرة والتنمية الاجتماعية والسيد وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي

والتضامني والسيدة ممثلة هيئة الامم المتحدة للمرأة وأصحاب المعالي السفراء وكل

الفاعليات النسائية التي لبت الدعوة للمشاركة بحضور وازن في هذا الاحتفال الذي

تنظمه كل سنة وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة احتفاء باليوم العالمي

للمرأة.

ونلتئم هذه السنة لتخليد هذا اليوم العالمي تحت شعار "الممارسات الناجحة

من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية".

ولا يفوتني ان أرحب بالضيقات الكريمات ممثلات جمهورية مصر العربية

والمملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية التونسية متمنيا لهن اقامة طيبة بين ظهراننا.

ان الاحتفاء بهذا اليوم هو محطة سنوية نتوقف عندها لتقييم وضعية مسيرة إدماج المساواة بين الجنسين في الإدارة العمومية، والوقوف على ما تحقق للمرأة المغربية من مكاسب داخل الإدارة وفي مجال تدبير الشأن العام، وذلك في نطاق الجهود الحثيثة التي ما فتئت تبذلها بلادنا بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

فكما تعلمون ، حضرات السيدات والسادة، تسلقت المرأة المغربية بثبات مدارج الإدارة والمؤسسات السياسية والهيئات النقابية والجمعوية وأصبحت مشاركة بقوة في صنع القرار السياسي والاقتصادي بالبلاد، فالنساء المغربيات ممثلات اليوم في البرلمان المغربي ب **81** من أصل **395** نائبًا مقارنة مع **67** امرأة في **2011**، حيث ارتفع تمثيلهن إلى **20,5** %، ومنهن من وصلن إلى مجلس النواب عبر انتخابات مهنية، أي أنهن يمثلن فئة العمال والعاملات.

كما تتواجد المرأة المغربية في الحكومة ، حيث تشرف ، وباقتدار، على قطاعات اجتماعية مهمة داخل التركيبة الحكومية الى جانب حضورها في جل المجالس الاستشارية العليا، كالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والمجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط والمجلس الأعلى للإعلام) و رئاسة بعض المؤسسات والمقاولات الوطنية التابعة للدولة.

وفي هذا السياق، لا بد من التذكير بأن حضور المرأة بالإدارة العمومية يعرف تطورا ملموسا ومتواصلا، حيث ان نسبة التأنيث قد انتقلت من **38.6%** سنة **2012** إلى **39,5 %** سنة **2015**، كما قفزت هذه النسبة على مستوى المناصب العليا ومناصب المسؤولية من **16 %** سنة **2012** إلى **21,5 %** سنة **2015**.

وبالموازاة مع التطور الحاصل على مستوى عدد النساء بالإدارة العمومية عمل المشرع المغربي على تعزيز الترسانة القانونية المغربية بنصوص تهدف إلى **تمكين المرأة**

من العمل في ظروف أحسن ومراعاة لخصوصيتها كأمراة سواء تعلق الامر بالنظام الاساسي العام للوظيفة العمومية او غيره من الانظمة والنصوص.

ولعل مرد ذلك يعود بالأساس الى التوجهات الملكية لصاحب الجلالة أيده الله ونصره في مختلف المناسبات ومضمون دستور المملكة والبرنامج الحكومي والتي تعبر تعبيرا صادقا عن الإرادة السياسية الحقيقية الرامية إلى إرساء مبدأ المساواة والإنصاف وجعله واقعا عمليا وفعليا، من خلال التدابير الهادفة إلى ضمان الحماية للمواطنين نساء ورجالا.

وللتذكير فقط ، فقد صادق المغرب على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW: وقام بصدار مدونة جد متقدمة للأسرة وتغيير قانون الجنسية، الى جانب تجريم العنف الزوجي في القانون الجنائي ومعاينة التحرش الجنسي في قانون الشغل ورفع مدة رخصة الولادة إلى 14 أسبوعا.

حضرات السيدات والسادة ،

نظرا للدور الهام الذي تلعبه المرأة كأحد الركائز الأساسية في المجتمع وإحدى دعائمات العنصر البشري والتزاما من هذه الوزارة بالبرنامج الحكومي الهادف إلى النهوض بوضعية النساء ، فقد عملت الوزارة على اتخاذ العديد من التدابير التي من شأنها تعزيز مكانة المرأة في الادارة العمومية بتنسيق مع شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات المكلفة بمقاربة النوع.

ولا يفوتني التنويه في هذا المقام بالعمل المتواصل الذي تقوم به هذه الشبكة، التي تضم ممثلي جميع الوزارات والإدارات العمومية، والتي أصبحت

اليوم من بين الممارسات الناجحة على الصعيد القاري، التي نصبو الى تعميمها على باقي دول المنطقة بشمال افريقيا والشرق الاوسط.

وبهذه المناسبة أعلن عن إحداث الشبكة الجهوية على مستوى دول **المنطقة MENA للتشاور** المكلفة بمقاربة النوع بالخدمة المدنية بعضوية ممثلات شبكات التشاور بكل من جمهورية مصر العربية والمملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية التونسية والمملكة المغربية أملا ان تكون لبنة اخرى على درب النهوض بالمرأة في دولنا .

إن إحداث هذه الشبكة هو تعبير صادق عن الاعتزاز بتواجد نخبة من النساء من مصر والاردن وتونس والمغرب المشاركات في فعاليات «**الدورة التدريبية حول النساء الموظفات والقيادة في منطقة البحر الأبيض المتوسط**» المنظمة حاليا ببلادنا .

وهي مناسبة أيضا أنتهزها للتنويه بهن ولتثمين إسهاماتهن في انجاح الدورة بكل تفان كنخبة فاعلة وبكل ما تمثله من رمزية، أصدق اعتراف بمكانة المرأة وبجهودها، حيث يتأكد مرة أخرى من خلال هذا الحضور المتميز أن النهوض بوضعية المرأة والعمل على تطويرها هي مسألة تتجاوز قضية جنس أو فئة اجتماعية لتصبح إحدى الرهانات الاستراتيجية لدولنا ومجتمعاتنا على السواء.

حضرات السيدات والسادة،

لقد كانت السنة الماضية محطة هامة في مجال إدماج مقارنة النوع الاجتماعي في الوظيفة العمومية ومأسستها، حيث انطلقا من **الخطوة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة: "إكرام" 2012-2016**، تمكنا من وضع إستراتيجية لمأسسة مقارنة النوع بالوظيفة العمومية بتعاون مع **هيئة الأمم المتحدة للمرأة**

فبفضل هذه الاستراتيجية سنسهر على وضع خريطة طريق لتنزيل فعلي لمختلف الإجراءات المؤسسية الرامية إلى النهوض بوضعية المرأة في الوظيفة العمومية؛ والعمل على بلوغ تمثيلية متكافئة بين النساء والرجال، وسبل تجاوز معوقات ضعف تمثيلية النساء في مراكز القرار بالإدارة.

ودعما لهذه العملية ، سهرنا على تفعيل مرصد مقارنة النوع بالوظيفة العمومية باعتباره أداة أساسية في مسلسل اتخاذ القرار وهيئة استشارية فاعلة ستسمح بتوفير كافة المعطيات والإحصائيات والدراسات التي ستمكننا من صياغة سياسات عمومية فاعلة في مجال النهوض بوضعية المرأة داخل الخدمة المدنية.

وإذ أنه في هذا الباب ، مرة أخرى، بجهود شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات ، والتي منذ أن تأسست وهي تحقق الانجاز تلو الانجاز ، بناء على اقتراحاتها وبرامج عملها السنوية تمكنا من إعداد هذه الاستراتيجية وكذا مختلف الدراسات القيمة التي قمنا بها والتي ستكون لنا خير سند على مستوى اتخاذ القرار.

إن الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها، تندرج ضمن منظومة التحديث التي تعمل الحكومة بكل عزم ، على تنفيذها من خلال عمليات واقعية وقابلة

للتطبيق في الزمان والمكان، سيما ونحن على ابواب المرحلة الثانية من **الخطّة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة " اكرام "**

حضرات السيدات والسادة ،

على الرغم من أن أهدافنا لم تكتمل على الوجه الأمثل والمطلوب نظراً للعديد من المعوقات والصعوبات، فإننا عازمون انطلاقاً مما راكمناه من منجزات ومواصلة ما شرعنا في تحقيقه، أن نجعل من سنة 2017 محطة فارقة لتنزيل استراتيجية المساواة بين الجنسين في الخدمة المدنية بكل محاورها **لترسيخ قيم دولة الحق والمؤسسات..**

ومن خلال كلمتي اتوجه إلى المرأة المغربية الموظفة والعاملة في مختلف المجالات والمتواجدة في مختلف المواقع، لأنوه بجهودها القيمة ومساهمتها الايجابية للسمو بالإدارة المغربية إلى مصاف الدول المتقدمة، آمليين أن نكون عند حسن ظنّها ونحقق ما نصبو إليه تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.